

وقّعت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وهيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة (AICPA)، بروتوكول تعاون، وذلك خلال دورة تدريب لمراجعي الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق، التي أطلقتها نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع البنك الدولي، برعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلاً بالمدير العام للوزارة آلان بيفاني. وحضر الدورة ممثل هيئة المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأميركية جايمس براكينز، المدير الاقليمي للشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود، وممثلين عن الأحزاب اللبنانية ورؤساء الهيئات الاقتصادية وحشد من المتخصصين والخبراء والمهتمين.

وتوالى على الكلام كل من أمينة سر النقابة نادين عون، وبراكينز الذي شدد على أن لبنان «ليس فقط بلداً مهماً بالنسبة للهيئة فحسب، بل هو شريك ديناميكي مهم للولايات المتحدة نظراً لأهمية السوق الشرق أوسطية»، مشيراً الى أن «الامتحان الذي يجرى في لبنان منذ العام ٢٠١١، يلاقي النجاح نفسه في الكويت، البحرين والإمارات العربية المتحدة». أما بلحاج، فأكد أن «البنك الدولي ملتزم الشراكة مع النقابة لتقوية جسم المحاسبة المهني ودعم الإصلاحات في هذا المجال».

بدوره، قال النقيب عبود: «بمشاركة ما يقارب الستين مهنياً من لبنان ومصر والاردن، حيث أردناها عملاً مهنياً جامعاً على مستوى المنطقة العربية وتفعيلاً لدور اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، وذلك من خلال تشكيل نواة مهنية على مستوى الوطن العربي لتقوم بأعمال المراجعة على أداء مكاتب التدقيق في لبنان والمنطقة».

وألقى بيفاني كلمة وزير المالية، فاعتبر أن «تطبيق هذه الخطوة من قبل النقابة، تلقي مسؤولية كبيرة على مكاتب التدقيق وذلك من خلال إعارة أهمية كبيرة لمراجعة تقاريرهم من قبل جهة مستقلة لتقييم ما إذا كان نظام رقابة الجودة الداخلية مصمم بصورة مناسبة ويعمل بكفاءة بحيث يزود الجهات بضممان مناسب حول مدى اتباع الجهات للسياسات والاجراءات والمعايير المطبقة». وتابع: «تأمل وزارة المالية من هذا البرنامج تحسين التزام مكاتب التدقيق بالمعايير المهنية، التي تساعد على اعطاء الرأي بالقوائم المالية بصورة موضوعية مجردة من أي مصلحة شخصية ما يشجع الاستثمار ويعزز جو الثقة الذي بدأ ينشأ بين مراقب الضرائب ومكاتب التدقيق، وتالياً بين الادارة والمؤسسة، وبين الدولة والمواطن».